

Distr.: General
28 October 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيدة ريبيديا (نائبة الرئيس) (رومانيا)

المحتويات

البند ٢٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (تابع)

(ب) دور المرأة في التنمية (تابع)

(ج) تنمية الموارد البشرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد

المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيُعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-51737 (A)



٣ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يُبدي الاستعداد السياسي اللازم لضمان تعبئة الموارد المالية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما ينبغي أن يتمثل أهم الأنشطة، على النحو المبين في برنامج عمل اسطنبول، في أن يمنح الفقراء قدرات إنتاجية لكي يصبحوا جهات فاعلة حقيقية في القضاء على الفقر. وقال إن الحصول على الطاقة هو على وجه الخصوص عامل أساسي في هذا الصدد.

٤ - وتابع قائلاً إنه ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تعتمد سياسات صناعية لتحسين مساهمتها في سلسلة الأنشطة العالمية المضيفة للقيمة عن طريق زيادة الإنتاجية والقيمة المضافة. وفي حين أن العمالة هي أفضل وسيلة لانتشال الناس من الفقر، فإن الزراعة تنطوي بصورة خاصة على القدرة على خلق العديد من فرص العمل المجزية والدائمة للبلدان المعنية. ولكن ميكنة الزراعة والتجهيز المحلي لمنتجاتها هما أمران ضروريان لتوليد قيمة مضافة. وقال إن التحول الاجتماعي في المناطق الريفية لازم أيضاً، مع الاعتراف بمساهمة المرأة في التنمية وتعزيزها. ويشكل العمل غير المدفوع الأجر عبئاً ثقيلاً بالنسبة للمرأة، وهو يصل إلى مستوى العبودية المستترة؛ لذا، يجب دفع أجر مقابل العمل كما يجب إعادة توزيع العمل.

٥ - وأردف قائلاً إن المجموعة أيدت برنامج العمالة العالمي التابع لمكتب العمل الدولي، وهي تستهدف العمالة الناقصة والبطالة بين الشباب وتمكين المرأة عن طريق التوزيع الأكثر إنصافاً للدخل ونظم الحماية الاجتماعية وبرامج الأشغال العامة. وقال إن المجموعة تهيب بالبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها في إطار الشراكات المقرر إنشاؤها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أنها ترحب بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره مكملًا للتعاون التقليدي بين بلدان الشمال والجنوب وتدعو إلى تحقيق الاتساق الدولي عند وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

نظراً لغياب السيد ديالو (السنغال)، تولت السيدة ريبيديا (رومانيا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٢٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (تابع) (A/68/183)

(ب) دور المرأة في التنمية (تابع) (A/68/271)

(ج) تنمية الموارد البشرية (تابع) (A/68/228)

١ - السيد زينسو (بنن): قال، متحدثاً باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، إن تلك البلدان هي الأكثر عُرضة للتأثير المتعدد الأبعاد للفقر لأن نسبة كبيرة من سكانها يعيشون في فقر أو أنهم على عتبة الفقر. وأضاف قائلاً إن التغلب على المشاكل الهيكلية التي تعاني منها الدول الأقل نمواً هو الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ الذي يرمي إلى إتاحة رفع اسم نصف البلدان المعنية، على الأقل، من فئة أقل البلدان نمواً.

٢ - واستطرد قائلاً إن غالبية أقل البلدان نمواً لم تحقق بعد الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف وضمان العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب. وأضاف قائلاً إن عدداً كبيراً من الأشخاص الذين يعيشون على عتبة الفقر معرضون لخطر الوقوع في الفقر. كما يجب تغيير النموذج الحالي لأن أشكال النمو المسجلة حتى الآن تؤدي إلى تفاقم حالات عدم المساواة الاجتماعية.

٩ - وأضافت قائلة إن بلدها يوافق على أن العمالة والعمل اللائق هما من الدوافع الرئيسية للحد من الفقر. بالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان النامية معرضة بصفة خاصة لتغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، وهي أمور تؤدي إلى تعقيد جهود الحد من الفقر. وقد حددت حكومة بلدها ثنائي مهام ينبغي أن تركز عليها الجهود الموجهة نحو التنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر، وهي: الإنتاجية الزراعية، وتربية الماشية ومصائد الأسماك، والإنتاجية الريفية الصغيرة الحجم، ومؤسسات التمويل البالغ الصغر، والمهام التعاونية، والأوجه الاجتماعية للاقتصاد الريفي، والطاقة الريفية، وحفظ البيئة.

١٠ - واستطردت قائلة إن الوحدة الوطنية هي أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأمة متعددة الأعراق مثل ميانمار إلا أن حكومة بلدها اختارت التركيز على سياسة التنمية المنصفة وحصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وهي تدعو أيضاً منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز اتساق السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بقضايا الفقر والعمالة، مع إيلاء اهتمام خاص للجذور الهيكلية للفقر.

١١ - السيد بامبا (كوت ديفوار): قال إن بلده شهد ارتفاعاً حاداً في مستويات الفقر أثناء خروجه من الأزمة التي استمرت عقداً من الزمان. وعليه فقد التزمت حكومة بلده ببذل الجهود في مجال التنمية المستدامة من أجل الحد من الفقر بنسبة ١٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وحققت تحسينات في مجالات تشمل التعليم الابتدائي، ووفيات واعتلال الأمهات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه، والحصول على المياه الصالحة للشرب. وبالرغم من أن الشؤون الجنسانية تدرج في صلب السياسات العامة للحكومة وتشكل أحد أركان التنمية في البلد، فإن التقدم كان بطيئاً فيما يتعلق بتحقيق المساواة الكاملة، وتمكين المرأة وتمثيلها في جميع قطاعات المجتمع.

٦ - السيدة الحديد (الأردن): قالت إن المرأة تعاني أكثر من غيرها من آثار الفقر وإن تمكين المرأة هو التالي أمر بالغ الأهمية. وتظل تنمية الموارد البشرية تشكل حجر الزاوية في الجهود التي يبذلها بلدها للحد من الفقر. وبما أن الأردن يمتلك القليل من الموارد الطبيعية، فقد ركز على تطوير الموارد البشرية اللازمة لتحقيق العمالة المنتجة والنمو الاقتصادي. وأضافت قائلة إن استراتيجية جديدة تقوم على الرعاية الاجتماعية وتعميم المنظور الجنساني وتوفير فرص العمل ومباشرة الأعمال للفقراء، وتقديم الخدمات الشاملة في مجالي الصحة والتعليم، والزراعة المراعية لمصالح الفقراء، والبيئة والتنمية الريفية، وتوفير التمويل البالغ الصغر والنقل والإسكان للفقراء صممت للحد من الفقر والضعف وعدم المساواة في الأردن، وهي تغطي الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠٢٠.

٧ - واستطردت قائلة إن الأردن يُقر بأن الاستدامة البيئية والقضاء على الفقر مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض وإن التحدي الصعب المتمثل في القضاء على الفقر يتطلب اتباع نهج متكامل ومتوازن يشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد البيئي). وينبغي للسياسات المراعية لمصالح الفقراء والتي تشجع ظهور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها وإيجاد فرص للعمل وزيادة القدرات الإنتاجية أن تمكن أولئك الذين يعيشون في فقر من المشاركة الكاملة في وضع الإطار المفاهيمي لسياسات التنمية المستدامة وفي تنفيذ تلك السياسات.

٨ - السيدة ميات (ميانمار): قالت إن الهدف المتعلق بالفقر المدقع من الأهداف الإنمائية للألفية قد تحقق على المستوى العالمي لكن لا تزال هناك أوجه تفاوت خطيرة. ويجب دعم جهود التنمية الوطنية عن طريق تهيئة بيئة دولية مواتية.

١٥ - وأضاف قائلاً إنه لا بد للدول الأعضاء أن تعطي الأولوية للعمالة المنتجة والعمل اللائق عن طريق تعزيز المهارات وأسواق العمل وتحسين جودة الوظائف وتقديم الدعم إلى الفئات الضعيفة. كما أن استبعاد أكثر الناس فقراً من النمو الاقتصادي يؤدي إلى تفاقم حالات انعدام المساواة وإلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي. وقال إن سياسات الحماية الاجتماعية مثل برامج التحويلات النقدية المشروطة في البرازيل تدعم بدرجة كبيرة الجهود المبذولة في بحالي القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي. ويجب أن تُستكمل هذه السياسات الاجتماعية من خلال تدابير الاقتصاد الكلي التي تعزز خلق فرص العمل والعمل اللائق حيث أنه لا يمكن لبلد إطلاق إمكاناته والتعافي اقتصادياً إلا من خلال الوفاء بالاحتياجات الأساسية للفقراء من سكانه. وقد شجعت البرازيل اعتماد الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية باعتباره إطاراً عاماً يمكن للبلدان أن تتبع من خلاله سياسات مصممة وفقاً لاحتياجاتها وأولوياتها الخاصة.

١٦ - السيد راجا زايب شاه (ماليزيا): وافق على أنه، بالرغم من التطورات الإيجابية في مجال القضاء على الفقر، لا يزال يتعين القيام بالكثير، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. وأعرب عن تأييده للتوصيات الواردة في الفقرة ٧٧ من تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) A/68/183. بما في ذلك تحديد الأولويات في مجال السياسات.

١٧ - وقال إن ماليزيا حققت سبعةً من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية على المستوى الكلي، وهي واثقة من بلوغ غاية القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٥. يمكن أن يُعزى هذا الاتجاه الإيجابي إلى التنفيذ الناجح لمختلف برامج القضاء على الفقر على الصعيد الوطني، بما في ذلك النموذج

١٢ - وأضاف قائلاً إنه أصبح من الواضح أن عدداً من البلدان، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لن تحقق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي لا يزال هناك عمل هام يتعين القيام به. ويجب، على وجه الخصوص، اختتام جولة الدوحة، بما يؤدي إلى وضع نظام تجاري يكون أكثر عدلاً وإنصافاً يسمح للمزارعين من أجزاء كثيرة من أفريقيا الاستفادة بصورة مشروعة من عملهم. وينبغي أيضاً تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي، لا سيما من أجل خلق فرص العمل للشباب وحفز النمو الاقتصادي. وأخيراً، ينبغي تعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيا وعلى التعليم الجيد.

١٣ - واستطرد قائلاً إن المسؤولية عن التنمية في أي بلد ما، بما في ذلك القضاء على الفقر، تقع على عاتق قادته الوطنيين إلا أن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل ضرورية جداً لكثير من البلدان مثل كوت ديفوار. وأعرب عن شكره لأعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذين خصصوا بالفعل ٠,٧ في المائة من ناتجهم المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوهم.

١٤ - السيد دوس سانتوس (البرازيل): قال إنه من المحتمل أن تكون النتائج الإيجابية التي تحققت قد أخفت التحديات الهائلة التي لا يزال يتعين التصدي لها، لا سيما وأن العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع لم ينخفض في العديد من البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان المتوسطة الدخل شهدت ظروف اقتصاد كلي جيدة نسبياً في السنوات الأخيرة إلا أن تلك البلدان لا تزال تضم أغلبية الفقراء في العالم. ولا يمكن للبلدان المتوسطة الدخل أن تحقق هدف القضاء على الفقر دون مساعدة من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة.

٢٠ - واستطرد قائلاً إن من الضروري جداً إعادة توزيع العمل والرعاية غير المدفوعي الأجر، وضمان العمل اللائق، والحقوق الاجتماعية، والحصول على المعاشات التقاعدية غير القائمة على الاشتراكات، والرعاية الصحية المجانية للنساء. بالمثل، ينبغي تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتعزيز دورها القيادي. والحمل المبكر هو أيضاً من المسائل التي ينبغي معالجتها حيث إنه يؤثر سلباً على مكافحة الفقر والاستفادة الكاملة من الخدمات الصحية.

٢١ - وحيث إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما من حقوق الإنسان كما أنهما من الشروط اللازمة لتحقيق التنمية والإدماج الاجتماعي، فلا بد من تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كما يجب تعيين هدف محدد للمساواة بين الجنسين.

٢٢ - السيدة حامد (السودان): قالت إن هناك حاجة لتحقيق المزيد من التكامل في السياسات المحلية والدولية للحد من الفقر وتعزيز الصناعة في البلدان النامية. ويجب إتاحة فرص عمل حقيقية للجميع، مع التركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين والفئات الضعيفة أو المحرومة. ويجب على البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها، ورفع الجزاءات الاقتصادية الظالمة المفروضة من جانب واحد وتخفيف عبء ديون البلدان النامية. وينبغي أن تتلقى البلدان النامية الدعم في صياغة سياسات ترمي إلى تعزيز الطلب المحلي والتعليم والابتكار، التي لها جميعاً تأثير مضعف. كما أن نقل التكنولوجيا ضروري أيضاً؛ والعلم والتكنولوجيا هما المحركان الرئيسيان للزراعة، وبالتالي فهما يساعدان على تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

٢٣ - السيد رحمان (بنغلاديش): أكد على أن مساهمة المرأة في الاقتصاد من خلال العمل المأجور وغير المأجور على حد سواء تحدد بدرجة كبيرة شكل التنمية عموماً. وحيث

الاقتصادي الجديد الذي أُطلق في عام ٢٠١٠، والذي يهدف إلى تحويل العمل الإيجابي من عمل قائم على العرق إلى عمل قائم على الحاجة، وبالتالي جعله أكثر تنافسية وملاءمة للمستثمرين والأسواق. وأضاف قائلاً إن البرامج استهدفت مسائل مثل التنمية الريفية، والتنسيب الوظيفي، وإنشاء الأعمال التجارية الصغيرة، والنمو الزراعي في سياق نظام للرعاية الاجتماعية المنتجة يحقق توازناً بين تقديم المعونة المباشرة وتوفير الفرص الاقتصادية لضمان إمكانية أن يصبح الأفراد مكتفين ذاتياً من الناحية المالية.

١٨ - واستطرد قائلاً إن تمكين المرأة يندرج في صميم خطة مائيزيا العاشرة وإن الحكومة اتخذت تدابير لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة عن طريق توفير عدد أكبر من دور الحضانة ومراكز الرعاية النهارية المجتمعية، وساعات عمل أكثر مرونة، وفرصاً للتدريب واكتساب مهارات جديدة، بالإضافة إلى برامج للتوعية الجنسانية من أجل التوظيف في القطاع العام. ولكن لا تزال هناك جيوب للفقر المتأصل في المناطق الريفية. وبما أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تتجاوز مجرد الفقر في الدخل، يجب أن تركز برامج التنمية على الاستقرار السياسي والشمول والإرادة السياسية القوية.

١٩ - السيد وايسليدر (كوستاريكا): قال إن لدى بلده بالفعل تشريعات تتناول المساواة بين الجنسين، والعنف العائلي، والتربية المسؤولة للأطفال، والعنف ضد المرأة، والتحرش الجنسي، والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، والاتجار بالبشر وإن التشريع الجديد الذي صدر مؤخراً يُجرّم الاتجار بالأعضاء، والسياحة بدافع الجنس، والعمل الاستغلالي. وأضاف قائلاً إن سياسة حكومته الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين لعام ٢٠٠٧ تتضمن ستة أهداف رئيسية لعام ٢٠١٧، بما في ذلك تدابير في مجالات رعاية الأطفال، والعمل اللائق، والحصول على التعليم، والعدل، والمشاركة السياسية، وبناء المؤسسات.

توليد الفقر والاستبعاد والجوع والتهميش. لذا، يجب تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج. وبغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي دعم البلدان النامية عن طريق تهيئة مناخ دولي مواتٍ تحكمه قواعد منصفة للجميع. ويشكل القضاء على الفقر وعدم المساواة والجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية جمعاء.

٢٧ - واستطردت قائلة إنه ينبغي للتنمية اعتماد تركيز كلي يسعى إلى تحقيق الانسجام بين البشر والطبيعة، بما يعزز في نفس الوقت حماية الحقوق وتلبية الحاجات المادية والروحية والفردية والجماعية لجميع السكان. وينبغي للتنمية أن تستند على التحقيق الكامل لسعادة جميع البشر. بمن فيهم النساء والشباب وسكان الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الريفية. فالتنمية هي وسيلة للعيش بشكل جيد وليست غاية.

٢٨ - واختتمت حديثها قائلة إن نموذج بوليفيا الاقتصادي والاجتماعي والمجتمعي والإنتاجي الجديد حقق تقدماً هاماً في مجال القضاء على الفقر، شأنه في ذلك شأن عمليات التأميم الحاصلة على موافقة شعبية، والتي تم الاضطلاع بها خلال الستة أعوام ونصف السابقة. وتسير بوليفيا بخطى متزنة للقضاء على الفقر المدقع، وتقديم الخدمات الأساسية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لجميع سكانها بحلول الذكرى المئوية الثانية لاستقلالها التي سيتم الاحتفال بها في عام ٢٠٢٥.

٢٩ - السيد غاوماكوي (بوتسوانا): قال إن التفاوتات الإقليمية ومستويات الضعف المختلفة وأوجه عدم المساواة بين الفئات السكانية الرئيسية جعلت مهمة القضاء على الفقر مهمة ملحة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لعبء البطالة غير المناسب الذي يتحمله الشباب. وسيظل القضاء على الفقر مستحيلاً طالما استمرت مشاركة المرأة والشباب في الاقتصاد

إن العديد من أشد الناس فقراً في العالم هم من النساء ويعشن إلى حد كبير في المناطق الريفية، فمن الضروري التركيز عليهن في مجال مكافحة الفقر. وأضاف قائلاً إن بنغلاديش أحرزت تقدماً كبيراً نحو تمكين المرأة، وأنه قد تم بالفعل تحقيق الهدفين ٣ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المحدد بوقت كبير، على الرغم من أنه لا يزال هناك مجال للتحسين. وبما أن النساء هن من العوامل المحركة الهامة للتنمية ويمثلن نسبة متزايدة من تدفقات اليد العاملة عبر الحدود، يجب تركيز الاهتمام على إتاحة فرص العمل لهن في الأعمال التي تتطلب مهارات والأعمال التي لا تتطلب مهارات على حد سواء.

٢٤ - واستطرد قائلاً إن تنمية الموارد البشرية هي أمر بالغ الأهمية، تشمل زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب في المجالين الأكاديمي والمهني. ولسوء الحظ، فإن أقل البلدان نمواً لن تكون قادرة على تسخير الإمكانيات الكاملة للعلم والتكنولوجيا والابتكار ما لم تتمكن من زيادة قدراتها المؤسسية والمتعلقة بالبنية التحتية. وبالتالي يجب إيلاء مزيد من الاهتمام لتلك البلدان فيما يتصل بإنشاء وتطبيق ونشر المعرفة ورأس المال البشري والتكنولوجيا.

٢٥ - ومضى قائلاً إن الفقر يشكل إهانة لكرامة الإنسان ويجب أن يظل القضاء عليه المسعى المشترك للمجتمع العالمي. ومن الأمور البالغة الأهمية دعم البلدان المتخلفة عن الركب في تنفيذ أهداف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) وتعزيز الجهود الرامية إلى بلوغ أهدافه الطموحة.

٢٦ - السيدة باتشيكو (بوليفيا): قالت إن من الضروري الاستجابة بفعالية لآثار الأزمة المالية العالمية من خلال الوفاء بالالتزامات الإنمائية في الوقت المناسب. ولم تحقق مقتضيات الليبرالية والخصخصة والاقتصاد القائم على السوق سوى

يستوجبان حماية حقوقهم الأساسية ورفع مستويات معرفتهم بالأمور المالية.

٣٤ - السيد كارفالهو بينهرو (منظمة العمل الدولية): قال إن العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع هما من ضمن الشواغل الأساسية لخطة التنمية المستدامة، خاصة وأن العمل اللائق هو الطريق الأكثر استدامة للخروج من الفقر. فالبلدان التي حققت النمو العادل والشامل نفذت سياسات عمالية واجتماعية طموحة. ويجب أن يركز برنامج توفير العمل اللائق أيضاً على أزمة عمالة الشباب وإلا فقد يواجه العالم فقدان جيل بأكمله. واختتم حديثه قائلاً إن توفير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية المحددة على الصعيد الوطني هو أمر أساسي لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب.

٣٥ - السيد دي لوز كاراجورجيايس (المراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة): قال، في معرض إحصائه عددٍ من الأعمال الخيرية التي قامت بها منظمته مؤخراً، إن مكافحة الفقر والاستبعاد والتأكيد على كرامة الإنسان ظلاً في صميم أنشطة منظمته لما يقرب من ٩٠٠ سنة تقريباً.

٣٦ - السيد ماديوالي (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن منظمته تنضم إلى النداء الذي يدعو إلى أن تتجاوز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فقر الدخل وأن تنظر في البيانات المتعلقة بالصحة والتغذية والحصول على الخدمات الأساسية ومياه الشرب الآمنة والصرف الصحي، فضلاً عن القابلية للتعرض للصدمات الاقتصادية وتغيّر المناخ والكوارث الطبيعية، خاصة وأن الكوارث الكبيرة الحجم في البلدان الأقل نمواً قد محت ما يقرب من عقد من مكاسب التنمية.

٣٧ - وأضاف قائلاً إن تأثير الصدمات على الفئات الأكثر ضعفاً لا يقتصر على البلدان النامية. وقد اضطرت

مقصورة على الوظائف المنخفضة الجودة و/أو الوظائف غير الرسمية. ويجب تقليل مواطن الضعف في هاتين المجموعتين، اللتين تمثلان أيضاً الغالبية العظمى من الفقراء العاملين.

٣٠ - وأضاف قائلاً إنه ليست هناك مستويات مقبولة من الفقر حيث إن العالم يملك موارد كافية يتعين تعبئتها للجميع. ويجب أن تستهدف المبادرات الشباب وكبار السن وسكان المناطق النائية والمعوزين والنساء والأطفال على وجه الخصوص. وقال إن حكومة بلده تعمل بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري لتنفيذ مبادرة توحيد الأداء.

٣١ - السيد بهاتاراي (نيبال): قال إن الفقر على نطاق العالم، الذي يولد الظلم ويعرض السلام والأمن للخطر، يظل متناقضاً مع الخطة العالمية للتنمية المستدامة. كما أن ازدياد البطالة وخفض الإنفاق الاجتماعي ومحدودية فرص الحصول على الموارد هي عوامل تتسبب في وقوع العديد من الأفراد من جديد في براثن الفقر. ويجب التعامل مع عملية القضاء على الفقر بشكل كلي لأن الفقر في أي مكان يشكل تهديداً للرخاء في كل مكان.

٣٢ - وأضاف قائلاً إن القيود الهيكلية التي تواجه نيبال (مثال افتقارها إلى السواحل وتضاريسها الجبلية الصعبة وعدم إمكانية الحصول على موارد منتجة) توسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وكذلك بين المجتمعات المحلية الحضرية والريفية. كما أن الأبعاد الاجتماعية للفقر القائمة على الجنس والعرق والثقافة والطبقة المنغلقة تزداد حساسية وتعقيداً. ويجب أن يتمتع النساء والأطفال وكبار السن وسكان الريف والدياليت بالحماية الاجتماعية والتوزيع العادل.

٣٣ - واختتم حديثه قائلاً إن تعزيز المساهمة الاقتصادية للعمال المهاجرين وحماية دخلهم الذي جمعوه بشق الأنفس

الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر لأن تستجيب للاحتياجات المتزايدة في أوروبا. وفي أوقات الأزمات، يجب تزويد كل فرد بما يكفي من الخدمات الصحية دون أي نقص وإلا فإن تكلفة الفقر المتزايد وضعف الصحة على المدى الطويل قد تكون كبيرة جداً، بما في ذلك من الناحية المالية.

٣٨ - السيد ريجنر (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إن القدرة على الهجرة تؤدي عموماً إلى تمكين المرأة إلا أن النساء المهاجرات أكثر عرضة من السكان الآخرين للاستغلال والعنف الجنساني وفقدان المهارات. فوضعهن المزدوج، بوصفهن نساءً ومهاجرات، يجعلهن عرضة للضعف بشكل مضاعف، لذا يجب اتخاذ تدابير لحمايتهن في جميع القطاعات واحترام وتعزيز معايير العمل الدولية.

٣٩ - وأضاف قائلاً إن الهجرة هي أحد الأوجه المهمة لتنمية الموارد البشرية. ويمكن أن تؤدي السياسات القوية إلى منع نزوح الأدمغة وأن تسمح للمهاجرين بأن يستفيدوا من المجتمع المضيف ومجتمعهم الأصلي على حد سواء، حتى ولو كان هذان المجتمعان بعيدين عن بعضهما. ويجب إدراج الهجرة في خطة تحويلية جديدة تأخذ في الاعتبار الاتجاهات والتحديات التي ازدادت حدتها منذ عام ٢٠٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٦:٥٥.